



يشهدها رئيس الوزراء غدًا:

الخريطة الكاملة لاتفاقيات التعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

نحو 11 اتفاقية مع القطاعين الحكومي والخاص المصري قابلة للزيادة

الإسلامية لتمويل التجارة وقعت أمس اتفاقية تجديد تمويل مريحة بقيمة 175 مليون دولار لصالح هيئة التجارة الحكومية بدولة المالديف ضمن فعاليات اليوم الأول للاجتماعات السنوية للبنك الإسلامي للتنمية. وسيتم بموجب الاتفاقية دعم شراء السلع الأساسية، بما في ذلك المنتجات البترولية؛ والأغذية الأساسية؛ والأدوية والمعدات الطبية. كما وقعت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص مذكرة تفاهم مع مؤسسة fedelis finance من بوركينا فاسو، لبحث إمكانية التعاون المشترك في مختلف مجالات الدعم للقطاع الخاص المحلي. وتمتد فعاليات اجتماعات البنك الإسلامي للتنمية حتى 4 يونيو الجاري بمدينة شرم الشيخ، وسط حضور رفيع المستوى من الدول الأعضاء لمجموعة البنك البالغ عددهم 57 دولة، إلى جانب ممثلين من المؤسسات الدولية والتنمية وقيادات من القطاع الخاص.

التعاون في التجارة والاستثمار. وقالت المصادر إن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تستحوذ على النصيب الأكبر من الاتفاقيات المرتقبة بواقع 18 اتفاقية، يليها البنك الإسلامي للتنمية بنحو 16 اتفاقية، و12 اتفاقية مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، و7 اتفاقيات للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. وذكرت أن الاتفاقيات المرتقبة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تضم مذكرة تعاون مع الاتحاد الأفروآسيوي لتأمين وإعادة التأمين- FAIR لتوفير إطار عام بشأن معلومات التأمين وإعادة التأمين، والمبادئ التوجيهية التنظيمية، واحتياجات التأمين المستجدة وفجوات السوق، وتكمن القيمة المضافة للمؤسسة في التخفيف من المخاطر وتعزيز الائتمان لصالح البلدان المشتركة على مستويي التغطية والعمليات. والجدير بالذكر أن المؤسسة الدولية

برنامج عمل في إطار برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية (AATB)

للاستدامة 2020-2023. كما تضم الاتفاقيات المقرر توقيعها على هامش اجتماعات البنك الإسلامي اتفاقية ثلاثية لوضع برنامج عمل في إطار برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية (AATB) بين مصر ممثلة في وزارة التجارة والصناعة وجسور، علاوة على اتفاقيتين لوضع أطر

مذكرة لتعزيز إمكانات التجارة والاستثمار مع اتحاد الصناعات.. وأخرى مع مجموعة السويدي

كما توقع مجموعة السويدي الكترك مذكرة تعاون مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بهدف تعزيز المشروعات المتعلقة بالمناخ والمياه في مصر والدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية، وذلك في إطار إرشادات العمل المناخي للمؤسسة واستراتيجية السويدي

الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، يعتزمون توقيع نحو 53 اتفاقية مع الدول الأعضاء على هامش فعاليات الاجتماعات السنوية، موزعة بين اتفاقيات تعاون وبرامج تمويل. وأضافت المصادر أن الاتفاقيات مع الجانب المصري تشمل 6 اتفاقيات مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، و7 اتفاقيات مع المؤسسة الإسلامية لتمويل الاستثمار وائتمان الصادرات، واتفاقية واحدة مع البنك الإسلامي للتنمية. كما علمت حابي أن من بين الاتفاقيات المقرر توقيعها على هامش الاجتماعات السنوية للبنك الإسلامي مذكرة تعاون بين اتحاد الصناعات المصرية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بهدف وضع إطار عام لتعزيز إمكانات التجارة والاستثمار للصناعات المصرية.

شرم الشيخ - ياسمين منير

يشهد رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي غدا الجمعة توقيع حزمة اتفاقيات تعاون بين البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات التابعة له، وجهات مصرية متنوعة على المستويين الحكومي والخاص، وذلك عقب حوار مباشر مع رئيس الوزراء في افتتاح فعاليات اليوم الثالث للاجتماعات السنوية للبنك الإسلامي للتنمية التي بدأت أمس في مدينة شرم الشيخ. وعلمت نشرة حابي أن عدد الاتفاقيات المقرر توقيعها مع الجانب المصري على هامش اجتماعات البنك الإسلامي للتنمية يدور حول 11 اتفاقية، وقد يرتفع العدد حال حسم اتفاقيات أخرى تجري مناقشة تفاصيلها النهائية. وقالت مصادر مطلعة لنشرة حابي إن البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات التابعة له والمتمثلة في المؤسسة الإسلامية لتمويل



وافق عليها مجلس الوزراء أمس

تعديلات على النظام الأساسي للصندوق السيادي

إضافة الأصول التي يعهد إلى الصندوق إدارتها بدلًا من المملوكة والمنقولة له فقط لتتماشى مع قانون إنشائه

الصندوق يتولى إعداد الدراسات اللازمة للجدوى الاقتصادية والعائد المتوقع للأصول المستغلة أو غير المستغلة عند مناقشة مقترح نقل ملكيتها إليه

أو الحائزة للأصل، ويحدد الاتفاق الذي يبرم بين الصندوق والجهات والكيانات والشركات المشار إليها الاشتراطات التي يتم مراعاتها من جانب الصندوق في إدارته لهذه الأصول والأموال وشروط الإدارة وعلى الأخص مدة الاتفاق ومقابل الإدارة، ويتولى الصندوق إدارة الأصول المشار إليها سواء بنفسه أو من خلال أحد الصناديق الفرعية أو بالاشتراك مع الغير. وأسردت التعديلات مهام وصلاحيات المدير التنفيذي لصندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية، ودوره في تنفيذ قرارات مجلس الإدارة وتسيير أعمال الصندوق والعمل على تحقيق أهدافه وتحقيق مؤشرات قياس الأداء.

مقترح نقل ملكيتها إليه، ويكون ذلك وفقًا لتقرير تعدد لجنة الاستثمار ويوافق عليه مجلس الإدارة. ويكون نقل ملكية أي من الأصول غير المستغلة المملوكة ملكية خاصة للدولة أو لأي من الجهات التابعة لها إلى الصندوق أو أي من الصناديق التي يؤسسها والمملوكة له بالكامل، بموجب قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض من رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص. ونصت التعديلات على أن يكون للصندوق إدارة أصول وأموال الجهات والكيانات والشركات المشار إليها في المادة الثالثة من قانون إنشائه من خلال اتفاق يبرم بينه وبين الجهة أو الكيان أو الشركة المعنية المالكه

فيها، التي يُعهد إلى الصندوق إدارتها، وفقًا للضوابط المنصوص عليها في المادة (10) من النظام الأساسي، وتحقيق الاستغلال الأمثل لها وفقًا لأفضل المعايير والقواعد الدولية، لتعظيم قيمتها من أجل الأجيال القادمة، وله في سبيل ذلك التعاون والمشاركة مع الصناديق العربية والأجنبية النظيرة أو المؤسسات المالية المختلفة على أسس تجارية لتحقيق العائد الاستثماري المحدد بموجب سياسة الاستثمار الخاصة بالصندوق، وأصبح التعديل كالتالي: "يهدف الصندوق إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال إدارة أمواله وأصوله، أو أموال وأصول الجهات والكيانات والشركات المملوكة للدولة، أو التابعة لها، أو التي تساهم

بذلك مع قانون إنشاء الصندوق. ونصت التعديلات على استبدال تعريف "الأصول" المنصوص عليه في مادة رقم (1) والذي كان "الأوراق والأدوات المالية المملوكة للصندوق، وكذا أصوله وممتلكاته الثابتة والمنقولة التي تنقل ملكيتها إليه وفقًا لأحكام قانون الصندوق"، ليصبح تعريفها "الأوراق والأدوات المالية والأصول والممتلكات الثابتة والمنقولة المملوكة للصندوق، أو التي يُعهد إليه بإدارتها وفقًا لأحكام قانون الصندوق". كما تم استبدال نص المادة (4) فقرة أولى من القانون التي نصت على: "يهدف الصندوق إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة من

دنيا مجدي

وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس، برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، على مشروع قرار رئيس الوزراء بشأن تعديل بعض أحكام النظام الأساسي لصندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 355 لسنة 2019. وأضافت التعديلات الأصول التي يعهد إلى الصندوق السيادي إدارتها ضمن تعريف الأصول، حيث كان يقتصر تعريف الأصول على تلك المملوكة أو المنقولة له، لتتماشى



رئيس جي بي مورجان:

الاقتصاد الأمريكي أمام إعصار لم يسبق له مثيل



جيمي ديمون رئيس مجلس إدارة بنك جي بي مورجان

55.4 في الشهر السابق. في غضون ذلك، تراجعت فرص العمل بشكل حاد لشهر أبريل، لكنها ظلت مرتفعة مقارنة بالمستويات التاريخية. من جهة أخرى، ارتفع عائد سندات الخزينة الأمريكية القياسي أمس الأربعاء، وارتفع الأسعار يقلل من قيمة الأرباح المستقبلية ويمكن أن يجعل الأسهم تبدو أقل جاذبية.

وتراجع المؤشر داو جونز الصناعي 0.5% إلى 32813.23 نقطة، وتراجع مؤشر S&P 500 بنسبة 0.8% إلى 4101.23. بالإضافة إلى تراجع مؤشر ناسداك المركب ثقيل التكنولوجيا بنسبة 0.7% إلى 11994.46. كانت أسهم القطاع المالي هي الأسوأ أداءً في مؤشر ستاندرد آند بورز 500 يوم الأربعاء، حيث انخفض كل من

وصف جيمي ديمون رئيس مجلس إدارة بنك جي بي مورجان التحديات التي تواجه الاقتصاد الأمريكي "بالإعصار". وقال ديمون، في مؤتمر صحفي: "إنه إعصار، لم يسبق له مثيل".

وكالات

وصف جيمي ديمون رئيس مجلس إدارة بنك جي بي مورجان التحديات التي تواجه الاقتصاد الأمريكي "بالإعصار". وقال ديمون، في مؤتمر صحفي: "إنه إعصار، لم يسبق له مثيل".

مصر ترفع سعر الدولار الجمركي إلى 18.64 جنيه

سعر الدولار في البنك المركزي يرتفع قرب 18.68 جنيه للبيع

رئيس الوزراء يتابع خطوات زيادة الاستثمار المؤسسي الحكومي في سوق الأوراق المالية

هيئة السلع التموينية تشتري 465 ألف طن قمح من روسيا ورومانيا وبلغاريا

أسعار القمح والذرة تواصل الانخفاض وسط تفاؤل إزاء استئناف الصادرات الأوكرانية

أهم الأخبار اضغط على العناوين